

تأثير خصائص لجان المراجعة في الحد من التعثر المالي وتحسين أداء أسهم الشركات (دراسة ميدانية)

## Impact of audit committee characteristics on reducing financial distress and improving the performance of companies' shares

(An Empirical Study)

عمروش نبيلة) طالبة دكتوراه<sup>1</sup>، كلاخي لطيفة (أستاذة تعليم عالي)<sup>2</sup>

<sup>1</sup> جامعة تيارت، الجزائر، مخبر تطوير المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، [nabila.amrouche@univ-tiaret.dz](mailto:nabila.amrouche@univ-tiaret.dz)

<sup>2</sup> جامعة تيارت، الجزائر، [kalakhilatifa@yahoo.com](mailto:kalakhilatifa@yahoo.com)

تاريخ النشر: 2023/12/30

تاريخ القبول: 2023/12/04

تاريخ الاستلام: 2023/09/01

### Abstract:

This study aimed to investigate the impact of the characteristics of audit committees in reducing financial defaults and improving the performance of companies' shares, by distributing a questionnaire to a number of accountants, financial managers, and internal and external auditors working in Algerian economic institutions, whose number is 68 individuals.

The results revealed that there is a positive impact of the characteristics of the audit committees in activating their supervisory performance in reducing the financial defaults of companies and improving the performance of their shares.

**Keywords:** audit committee properties, financial distress, declare.

**Jel Classification Codes:** G320, G380

### ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في مدى تأثير خصائص لجان المراجعة في الحد من التعثر المالي وتحسين أداء أسهم الشركات، من خلال توزيع استبيان على عدد من المحاسبين والمديرين الماليين والمدققين الداخليين والخارجيين العاملين في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية والبالغ عددهم 68 فردا.

وكشفت النتائج النهائية على وجود تأثير إيجابي لخصائص لجان المراجعة في تفعيل أدائها الرقابي في الحد من التعثر المالي للشركات وتحسين أداء أسهمها.

كلمات مفتاحية: خصائص لجان المراجعة، التعثر المالي، الإفصاح

تصنيفات JEL: G320, G380

## 1. مقدمة:

يعتبر التعثر المالي إحدى أهم المواضيع التي شغلت المحللين الاقتصاديين لسنوات عديدة، بعدما اجتاحت تسونامي الأزمات و الفضائح المالية الاقتصاد العالمي، و أدت إلى انهيار العديد من الشركات البارزة التي كانت تمثل يوماً ما العمود الفقري لاقتصاد دولها، و لا تزال موجات فضائح الشركات مستمرة في الأعوام الأخيرة، و لا يزال المستثمرين عرضة للاحتيال بعد فشل العديد من الشركات الكبيرة أمثال وايركارد (wirecard) بالرغم من مراجعة حساباتها من قبل إحدى عمالقة المراجعة ارنست و يونغ (Ernst & Young) وليعيد بالذاكرة حكاية انرون رغم مرور أزيد من عشرون عاما على انهيارها، ليبقي على استفهات كثيرة عن السبب الرئيسي لاستمرار هذه الانيارات و الفضائح المالية، و ليتبين لاحقا أن العديد من الشركات تمتلك هياكل حوكمة ضعيفة أو غير فعالة (Chaudhry Ghafran , 2012, P381) مما يفرغ الساحة أمام المتلاعبين لتنفيذ مخططاتهم الاحتيالية.

لفترة طويلة، كانت هذه الفضائح تهدد الاقتصاد العالمي و تزعزع ثقة المستثمرين في الأسواق المالية، حيث تعمل الشركات الاحتيالية باستمرار على تحديث مخططات الاحتيال لتبييض البيانات المالية سرا مما يجعل اكتشافها أكثر صعوبة، و نظرا لتفاقم الوضع وارتفاع مخاوف المستثمرين و أصحاب المصلحة، بدأ مؤخرا هؤلآء في ممارسة ضغوط متزايدة على الشركات لتلقي المزيد من المعلومات، لذا تم تجديد الحديث عن آليات حوكمة الشركات نظرا لدورها الكبير في الإشراف و المراقبة على المؤسسات (محمد ح.، 2022، صفحة 495) و لأهميتها كذلك في تلبية المتطلبات الراهنة (محمد ت، 2015، صفحة 333) و تقليل الغموض فيما يخص المعلومات والمعاملات السلبية (مصطفى، 2022، صفحة 137) فلقد تم الحديث مطولا عن هذه الآليات وبالتحديد لجان المراجعة لأهميتها في الحد من هذه الممارسات الغير أخلاقية و الرفع من مستوى الشفافية و الإفصاح و جودة التقارير المالية.

فقد شجع ظهورها كعنصر رئيسي في هيكل إدارة الشركات، مع وجود توصيات تتعلق بهيكلها وتكوينها، البحوث الأكاديمية على فهم دورها أكثر في مجال الحوكمة، فوجود هذه اللجنة في هياكل المؤسسات والشركات يساهم في رفع من مستوى جودة الإفصاح، والذي يعتبر مبدأ أساسي يقوم عليه نظام إعداد القوائم والتقارير المالية (صبرينة، 2023، صفحة 222) التي تكون غالبا عرضة للتزوير والتلاعب، وسببا في انهيار العديد من المؤسسات. مما لا شك فيه فتفعيل عمل لجنة المراجعة كفيل بتحقيق أهداف المؤسسة واستمراريتها (محمد ت.، 2023، صفحة 368)، لذا ركز الكثير من الباحثين على قيمة

وصلاحية خصائص هذه اللجان وتحديد الحجم والاستقلالية، عدد الاجتماعات والمعرفة والخبرة المالية لأعضائها في تفعيل دورها الرقابي.

**1.1 مشكلة الدراسة:** تعتبر لجان المراجعة واحدة من أكثر آليات التحكم أهمية في هيكل حوكمة الشركات، خاصة بعد ظهور حالات سوء التصرف المالي والممارسات اللاأخلاقية للمؤسسات، حيث يتمثل إحدى أدوارها الرئيسية في توفير إشراف فعال يحمي ويضمن المستثمرين وأصحاب المصلحة الآخرين، وذلك لتمييزها بمجموعة من الخصائص التي تلعب دورا حاسما في منح الشركات القدرة على تحقيق أهداف المراقبة الخاصة بها، وعلى هذا الأساس، تمحورت إشكالية بحثنا حول تساؤل رئيسي مفاده:

- ما هو تأثير خصائص لجان المراجعة في الحد من التعثر المالي وتحسين أداء أسهم الشركات؟  
ويتفرع هذا التساؤل إلى تساؤلات التالية:

- هل يوجد تأثير دال معنويا لخصائص لجان المراجعة على أدائها داخل الشركات؟

- هل يوجد تأثير دال معنويا لخصائص لجان المراجعة على الحد من التعثر المالي؟

- هل يوجد تأثير دال معنويا لخصائص لجان المراجعة على تحسين أداء أسهم الشركات؟

**1.2 أهداف الدراسة:** نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تحديد مدى تأثير خصائص لجان المراجعة على أدائها داخل الشركات

- تحديد مدى تأثير خصائص لجان المراجعة على حد من التعثر المالي للشركات

- تحديد مدى تأثير خصائص لجان المراجعة على تحسين أداء أسهم الشركات

- تقديم بعض التوصيات، التي يمكن أن تكون ذات فائدة فيما يخص ممارسات الحوكمة الجيدة

**1.3 حدود الدراسة:** اقتصرنا هذه الدراسة على عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية أين

اختارت الباحثان عينة من المديرين الماليين والمحاسبين والمدققين الداخليين والخارجيين في عدد من الشركات الجزائرية، كونهم من أهل الاختصاص والمالكين للخبرة والمعرفة الكافية بمهام لجان المراجعة وخصائصها وأهمية وجودها في هيكل الشركات الجزائرية.

**1.4 فرضيات الدراسة:** تم وضع ثلاث فرضيات وهي كالتالي:

H1- يوجد تأثير دال معنويا لخصائص لجان المراجعة على أدائها داخل للشركات

H2- يوجد تأثير دال معنويا لخصائص لجان المراجعة على الحد من النعثر المالي للشركات

H3- يوجد تأثير دال معنويا لخصائص لجان المراجعة على تحسين أداء أسهم الشركات

1.5. منهج الدراسة: اعتمدت الدراسة الحالية على المنهج الوصفي من خلال إجراء مسح مكثبي والاطلاع على الدراسات والأبحاث النظرية والتجريبية لبلورة أسس ومنطلقات التي يقوم عليها الإطار النظري، بالإضافة إلى الاستعانة باستبيان الذي تم إعداده بهدف جمع البيانات الأولية واختبار الفرضيات الموضوعية.

## 2. أدبيات الدراسة والدراسات السابقة

1.2. الدراسات السابقة: هناك بعض الدراسات التي تطرقت لمتغيرات الدراسة، والتي يمكن تحديدها وفق ترتيبها الزمني كما يلي:

1.1.2. دراسة Matteo Pozzoli, Alessandra Pagani & francesco Paolone (2022)،

بعنوان "تأثير خصائص لجنة التدقيق على أداء ESG في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي : دليل تجريبي قبل و أثناء جائحة كوفيد-19" ، هدفت هذه الدراسة إلى البحث في تأثير خصائص لجنة التدقيق على الأداء البيئي والاجتماعي والحوكمة (ESG) لبعض الشركات المدرجة في الاتحاد الأوروبي، طوال الفترة ما بين 2018 إلى 2020 وقد خلصت هذه الدراسة إلا أن هناك تأثيرا ايجابيا و بشكل كبير لاستقلالية لجنة التدقيق وخبرتها على أداء ESG، في حين ارتبطت مدة عمل اللجنة بشكل سلبي على تحسين أداء ESG للشركات الأوروبية.

2.1.2. دراسة ساعد بخوش حسينية و بوطلاعة محمد(2021)، بعنوان " دور خصائص لجان التدقيق

في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية - دراسة عينة من ممارسي مهنة المحاسبة و التدقيق في الجزائر" ، هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أثر مجموعة من الخصائص في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية من منظور ممارسي مهنة المحاسبة و التدقيق، وذلك من خلال استبانة تم توجيهها لهم، ليتم تحليلها باستخدام

البرنامج الإحصائي SPSS، و تم التوصل في النهاية إلى مجموعة من النتائج أهمها : أن لجان التدقيق هي آلية داخلية تسمح بتعزيز الشفافية وزيادة الثقة في القوائم المالية."

**3.1.2. دراسة محي الدين محمد إبراهيم عثمان النعيم وآخرون، (2020)، بعنوان " أثر فاعلية خصائص لجان المراجعة على تحسين جودة التقارير المالية المنشورة"،** هدفت هذه الدراسة إلى إبراز العلاقة بين فاعلية خصائص لجان المراجعة وجودة التقارير المالية، وذلك من خلال دراسة عينة من المصارف السودانية المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية، وبعد التحليل الإحصائي، تم الاستنتاج على أن هناك علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية بين فاعلية خصائص لجان المراجعة وملائمة وموثوقية المعلومات المحاسبية.

**4.1.2. دراسة Abdulaziz Alzeban, Nedal Sawan (2015)، بعنوان " تأثير خصائص لجنة التدقيق على تنفيذ توصيات التدقيق الداخلي " هدفت هذه الدراسة إلى إبراز تأثير خصائص لجنة التدقيق على تنفيذ توصيات التدقيق الداخلي، وذلك بدراسة عينة من الشركات المدرجة في المملكة المتحدة، وخلصت هذه الدراسة في نهاية إلى أن هناك تأثير ايجابي لوجود خصائص محددة في لجنة التدقيق على تصورات تنفيذ توصيات التدقيق الداخلي، كما أن وجود أعضاء مستقلون يساهم في دعم أفضل على إدارة المخاطر داخل المؤسسات "**

ركزت معظم الدراسات السابقة على معالجة أربع خصائص للجان المراجعة والمتمثلة في الاستقلالية وعدد أعضاء واجتماعات لجان المراجعة والمعرفة المالية في تفعيل هيكل حوكمة الشركات والحد من الممارسات الغير متوقعة، ولعل أهم ما يميز هذه الدراسة عن سابقتها هي إضافة خاصية ملكية الأسهم لأعضاء لجنة التدقيق ومدى تأثيرها على عمل اللجنة في الحد من التعثر المالي في الاقتصاد الجزائري.

## 2.2. أدبيات الدراسة

### 1.2.2. التعثر المالي Financial distress

يعتبر التعثر المالي للشركات قضية اقتصادية واجتماعية خطيرة عادة ما تأتي بخسائر كبيرة للمساهمين و الموظفين و حتى العملاء، إلى جانب ذلك فان تكلفته الاقتصادية والاجتماعية كبيرة على الأمة(Sahar, IDREES, 2018, p. 50)، فهو إحدى أهم المخاوف الرئيسية التي تقلق المساهمين و من أصعب المراحل

التي قد تمر أو تنتهي بها الشركات والمؤسسات الاقتصادية، إذ يشير التعثر المالي إلى "تلك المرحلة التي وصلت فيها المؤسسة إلى حالة من الاضطرابات المالية الخطيرة و التي تجعلها قريبة جدا من مراحل أو مستويات التعثر المالي التي يمكن التدرج بها إلى مستوى إشهار إفلاسها، سواء كانت هذه الاضطرابات تعني عدم قدرتها على السداد التزاماتها تجاه الغير، أو تحقيق خسائر متتالية سنة بعد أخرى مما يجعلها مضطرة إلى إيقاف نشاطها من حين إلى آخر و غالبا ما يحدث التعثر المالي كنتيجة لوجود المشكلتين معا و بالتالي نكون أمام حالة عسر مالي حقيقي" (ريجان، 2007، صفحة 30)، في حين يأخذ (Isayas, 2021, p. 3) مفهوم التعثر المالي ببساطة على انه "الموقف الذي تفشل فيه الشركة في الوفاء بالتزامات الديون تجاه دائئتها" أما (Dede Hertina, 2020, p. 554) فيعرفها على أنها "مرحلة من التدهور في الأوضاع المالية التي حدثت قبل حدوث الإفلاس"

وعليه فان التعثر المالي يختلف عن الإفلاس، فهو يحدث عندما لا تكون الشركة قادرة على الوفاء بالتزاماتها المالية بسبب انخفاض عمليات الشركة التجارية، والأصول غير السائلة وارتفاع التكاليف الثابتة على عكس من ذلك، فان الإفلاس حالة نهائية تتوقف فيها الشركات عن ممارسة الأعمال التجارية بسبب ذلك التعثر المالي، في بعض الحالات، يمكن الكشف عن التعثر المالي قبل أن تقع الشركة في حالة الإفلاس، لذلك لا يتطور دائما التعثر المالي إلى الإفلاس (Binh Pham Vo Ninh, 2018, p. 617). وبطبيعة الحال يحدث التعثر المالي لعدة أسباب مختلفة و يبقى أهم الأسباب التي تؤثر على الصحة المالية للشركات و تتسبب بتعثر وانهايار العديد منها هي أسباب أخلاقية والمثلة في الاحتيال والتواطؤ والتلاعب بالأرقام المالية خاصة في ظل انفصال الملكية عن الإدارة والتي سمحت بارتكاب الكثير من الجرائم المالي.

## 2.2.2. لجان المراجعة Audit Committees

تعود فكرة إنشاء لجان المراجعة لأول مرة في الولايات المتحدة بعد عدد من حالات التلاعب في القوائم المالية و كان أبرزها (McKesson's Robbins)، حيث في عام 1977 أكد المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين على جميع أعضائه ضرورة تشجيع عملائهم على تشكيل لجان المراجعة نظرا لفائدتها على المصلحة العامة، و في عام 1978 صدر تقرير (Treadway Commission) الذي أكدت من خلاله هيئة سوق الأوراق المالية (SEC) على وجوب الإفصاح عن إنشاء لجان المراجعة للشركات المسجلة في البورصة (زين، 2014، صفحة 42)، و في نفس العام أصدرت بورصة نيويورك (NYSE) قرار ضرورة وجود لجان المراجعة لجميع الشركات المدرجة بها، أما بالنسبة لتشكيل هذه اللجنة في بريطانيا فكانت نتيجة

الأخذ بتوصيات لجنة (Cadbury)، في عام 1992 (حمزة، 2020، صفحة 735) و في عام 2002 و بعد جملة من الأختيارات و الفضائح المالية صدر قانون (Sarbons Oxaly Act-2002) الذي أجبر الشركات العامة بتشكيل لجان المراجعة، للرقابة على أداء المحاسبين القانونيين الذين يراجعون القوائم المالية للشركات. وبالرغم من العمل بنظام لجان المراجعة لسنوات في الأسواق المالية العالمية، إلا أن في الجزائر لا يزال المشرع الجزائري يعتبرها جزء من مسؤوليات مجلس الإدارة، ولم يلزم الشركات بتشكيلها، حيث اكتفى بالإشارة إلى منح حرية الاختيار لمجلس الإدارة لتشكيل لجان متخصصة لمساعدته للقيام بمهامه، ويمكن استنباط ذلك بشكل ضمني في المادة 622 من القانون التجاري الجزائري. (حواس، 2013، صفحة 233) وكذلك من خلال صدور القانون 07-11 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي في ظل الإصلاحات في المنظومة المحاسبية، والقانون 10-01 المنظم لمهن المحاسبة والمراجعة والخبرة المحاسبية، والمقرر رقم 002-16 المتعلق بالمعايير الجزائرية للتدقيق، وقبل ذلك التعلية رقم 03 التي أصدرها بنك الجزائر عام 2002 والتي حددت المادة 2 منها إمكانية تكوين لجان المراجعة في المؤسسات المالية والبنوك. (الهادي، 2019، صفحة 1167) نظريا لا وجود لتعريف موحد للجان المراجعة، لكن تعرف على أنها لجنة تشغيل تابعة لمجلس إدارة الشركة والذي هو مسؤول عنها، مهمتها الإشراف على التقارير المالية والإفصاح. (Ujkan Bajra S. C., 2017, p. 2) ولكي تؤدي هذه اللجنة أعمالها بكفاءة وفعالية ولكي تساهم إيجابيا في تفعيل آلية حوكمة الشركات ككل، لا بد من أن تتوفر على مجموعة من الضوابط والخصائص والتي يمكن بلورتها فيما يلي:

❖ **الخبرة المالية والمهارة المتكاملة لأعضاء لجنة المراجعة:** يكون دائما المديرون ذو المعرفة والخبرة المحاسبية أو المالية في وضع أفضل لتقييم المخاطر لذلك فان تعزيز الخبراء الماليين في لجان المراجعة يمكن أن يقلل من مخاطر التعثر المالي ويعزز من جودة الرقابة الداخلية (Nguyen, 2021, p. 4)، لذا تعتبر الخبرة المالية والمحاسبية أكثر أهمية ومؤثرة فيما يتعلق بجودة التقارير المالية (Shepardson, 2019, p. 56)

❖ **عدد أعضاء لجنة المراجعة:** ترى العديد من الدراسات انه يمكن أن يكون الحجم الكبير للجان المراجعة عاملا جيدا للمساهمة في مراقبة وحماية العمليات المالية والمحاسبية مقارنة بحجم اللجان الصغيرة، حيث كلما ازداد الحجم كلما زاد تنوع الخبرات في اجتماعات اللجنة وهذا ما يعزز أدائها مما يؤثر بشكل إيجابي على الأداء المالي للمؤسسة. (Mohammad Salem Oudat, 2021, p. 4280)

❖ **استقلالية أعضاء لجنة المراجعة:** تتكون لجنة المراجعة بشكل أساسي من أعضاء غير تنفيذيين وذلك لضمان مقدرة الأعضاء من تقييم موضوعية كل من جودة الإفصاح في القوائم المالية، ومدى ملائمة نظام الرقابة الداخلية للشركات (نصيف، 2017، صفحة 770)

❖ **عدد اجتماعات لجنة التدقيق:** إن تواتر الاجتماعات يعتبر مؤشرا جيدا عن فعالية لجنة المراجعة في استغلال الوقت في الإصلاح والتطوير والتقييم المستمر الذي من شأنه الاكتشاف المبكر للأخطاء في البيانات المالية، (درغام، 2020، صفحة 141) فهذه الاجتماعات الرسمية مهمة لنجاح أداء هذه اللجنة، ويتم تحديد عدد الاجتماعات بناء على حجم الشركة وحجم المهمة الموكلة للجنة المراجعة (Surjandari, 2019, p. 30).

❖ **ملكية الأسهم:** تعد المشاركة في الشركات حافزا قويا للمديرين لقضاء المزيد من الوقت في مراجعة كفاية وجودة التقارير المالية وأكثر تطلعا للقرارات الإدارية المشكوك فيها، إذ تحفز ملكية الأسهم المديرين على الاهتمام بشكل جدي بمصالح المساهمين واخذ بواجباتهم على محمل الجد، هذا لأن المديرين قد يتعاطفون نفسيا مع المساهمين، مما يؤدي في النهاية إلى رقابة فعالة. (Mikhail Gorshunov, 2021, p. 11)

وبطبيعة الحال تعمل هذه الخصائص على تفعيل الدور الذي نشأت من أجله لجان المراجعة، إذ تلعب هذه الأخيرة دورا أساسيا في الإشراف على سلامة البيانات المالية، ومراجعة استقلالية المدقق وموضوعيته، حيث من منظور نظرية الوكالة، يفترض أن يقوم أعضاء لجنة المراجعة الفعالة بمراقبة الإدارة بحذر، وخفض تكاليف الوكالة لهيكل الملكية، وضمان موضوعية المراجعين الخارجيين، وتحسين نزاهة التقارير المالية.

(Jihad Al-Okaily, 2020, p. 4) علاوة على ذلك فإنه يتم مراقبة نظام إدارة المخاطر من قبل لجنة المراجعة في الشركة، لذلك قد تؤثر خصائص لجان المراجعة على سمعة الشركة من خلال تأثيرها على جودة نظام إدارة المخاطر المؤسسية، (Clara Pérez-Cornejo, 2019, p. 506) وبالتالي هذا ما يعكس ايجابيا على أداء أسهم الشركات في الأسواق المالية و على ثروة المساهمين بشكل عام.



### 3. الدراسة الميدانية

1.3. منهجية الدراسة الميدانية: يتضمن هذا الجزء وصفا لمنهج الدراسة، مجتمع وعينة الدراسة، أدوات الدراسة، الأساليب الإحصائية المستخدمة واختبارات التحقق من ملائمة البيانات للتحليل الإحصائي.

#### 2.3. صدق وثبات أداة القياس:

1.2.3. صدق الاتساق الداخلي: للتحقق من صدق الاتساق الداخلي للمحاور الثلاثة قمنا بحساب معامل الارتباط البسيط لبيرسون (Pearson Correlations) بين درجة كل فقرة من فقرات المحور الأول والثاني والثالث، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (1): يبين صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحاور الثلاثة مع الدرجة الكلية لها

المحاور	الفقرات	معامل الارتباط	قيمة الدلالة
المحور الأول	1	0.62	0.000
	2	0.61	0.000
	3	0.67	0.000
	4	0.69	0.000
	5	0.70	0.000
المحور الثاني	6	0.57	0.000
	7	0.53	0.000
	8	0.70	0.000
	9	0.67	0.000
	10	0.69	0.000
	11	0.69	0.000
	12	0.66	0.000
المحور الثالث	13	0.80	0.000
	14	0.78	0.000
	15	0.79	0.000
	16	0.78	0.000
	17	0.44	0.000
	18	0.66	0.000
	19	0.77	0.000
	20	0.78	0.000

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss

من خلال الجدول رقم (1) نلاحظ إن قيم معاملات الارتباط بين فقرات المحاور الثلاثة والدرجة الكلية له دالة إحصائية عند مستوى معنوية 0,01، حيث بلغ الحد الأدنى لمعاملات لارتباط للمحور الأول و الثاني و الثالث على التوالي 0,61، 0,44، 0,53. بقيمة دلالة 0,000 و هي أقل من مستوى المعنوية 0,01، فيما

قدرت أعلى درجة ارتباط للمحاور الثلاثة بـ 0.70 للمحور الأول و الثاني و 0.80 للمحور الثالث بقيمة دلالة 0.000، وهذه القيم دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.01، و عليه فان جميع فقرات المحور الأول و الثاني و الثالث متمسقة داخليا مع المحور الذي تنتمي إليه، مما يثبت صدق الاتساق الداخلي للمحاور الثلاثة .

**2.2.3. الثبات بطريقة ألفا كرونباخ:** لتأكد من ثبات أداة القياس قمنا أيضا بحساب معامل الثبات ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لمحاور الاستبيان الثلاثة والاستبيان ككل والجدول التالي يوضح ذلك:

**الجدول رقم (2) معاملات الثبات لمحاور واستبيان الدراسة**

عدد العبارات	قيمة ألفا كرونباخ	
05	0.63	المحور الأول
07	0.75	المحور الثاني
08	0.84	المحور الثالث
20	0.91	الاستبيان ككل

**المصدر:** من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss

من خلال الجدول رقم (2) نلاحظ أن قيمة معامل الثبات ألفا كرونباخ لمحاور الثلاثة للاستبيان والاستبيان ككل تتراوح بين قيمتين وهما 0.63 و 0.91 وهي قيم عالية تفوق 0.60، وهذا يدل على ثبات الاستبيان وإمكانية اعتماده لإجراء هذه الدراسة.

**3.3. مجتمع وعينة الدراسة :** يتكون مجتمع الدراسة من جميع المحاسبين والمديرين الماليين والمدققين الداخليين والخارجيين العاملين والمتعاملين مع الشركات الجزائرية، ولعدم قدرتنا على الاتصال بجميع أفراد المجتمع المدروس، تم اختيار عينة ملائمة مشكلة من 90 مفردة، قمنا بالاتصال بهم بشتى الطرق التقليدية من خلال التنقل لمكاتبهم على مستوى الشركات، والحديثة من خلال وسائل التواصل الاجتماعي والايمل المهني، إذ قمنا بتوزيع الاستبيان وتحصيله خلال الفترة الممتدة من 17 ماي إلى 30 جوان، أين تم استرجاع 71 استبيان بنسبة استرجاع بلغت 78.89% وهي نسبة مقبولة، وبعد فحص هذه الاستثمارات لم نأخذ بعين الاعتبار 3 استثمارات لعدم جدية المستجوب وعدم اكتمالها، وبذلك خضعت 68 استمارة للتحليل.

الجدول رقم (3): خصائص مفردات عينة الدراسة

الخصائص	الفئات	العدد	النسبة
النوع	ذكر	42	61.8%
	أنثى	26	38.2%
سنوات الخبرة	اقل من 5 سنوات	21	30.9%
	من 5 إلى أقل من 10 سنوات	21	30.9%
	من 10 إلى أقل من 15 سنة	13	19.1%
	من 15 سنة فما فوق	13	19.1%
المهنة	مدير مالي	4	5.9%
	مدقق خارجي	28	41.2%
	مدقق داخلي	3	4.4%
	محاسب	33	48.5%

يوضح الجدول رقم (3) توزيع مفردات عينة الدراسة، أين نجد أن النسبة الغالبة للذكور بـ 61.8%، ولذوي خبرة اقل من 5 سنوات ومن 5 إلى اقل من 10 سنوات بنسبة مشتركة تقدر بـ 30.9%، أما بالنسبة للمهنة فقد بلغت نسبة المحاسبين 48.5% وتلتها نسبة المدققين الخارجيين بـ 41.2%، ونسبة المدراء الماليين والمدققين الداخليين بـ 5.9% و 4.4% على التوالي.

4.3. تحليل ومناقشة النتائج:

1.4.3. التحقق من الفرضية الأولى: يوجد تأثير لخصائص لجان المراجعة على أدائها داخل

الشركات.

جدول رقم (4): يبين تأثير خصائص لجان المراجعة على أدائها داخل الشركات

العبارة	موافق	غير موافق	موافق بشدة	موافق	موافق بشدة	موافق	موافق بشدة	موافق	موافق بشدة	موافق	موافق بشدة
01	00	00	00	42	26	68	4.38	0.49	1	موافق بشدة	موافق بشدة
	00	00	00	61.8	38	100					
					2.						

موافق بشدة	2	0.49	4.37	68	25	43	00	00	00	التكرار	02
				100	36	63.2	00	00	00	النسبة	
موافق	5	0.78	3.74	68	08	39	17	13	01	التكرار	03
				100	11	57.4	25	4.4	1.5	النسبة	
موافق	3	0.38	4.18	68	12	56	00	00	00	التكرار	04
				100	17	82.4	00	00	00	النسبة	
موافق	4	0.89	3.85	68	12	42	08	04	02	التكرار	05
				100	17	61.8	11.8	5.9	2.9	النسبة	
موافق		0.40	4.10	تأثير خصائص لجان المراجعة على أدائها داخل الشركات							

المصدر: من إعداد الباحثتان باعتماد على مخرجات برنامج Spss

**نلاحظ من الجدول رقم(4) و الذي يمثل وجهة نظر عينة الدراسة أن العبارة رقم 01** ترتبط استقلالية أعضاء لجنة المراجعة بكفاءة و فعالية أدائها داخل الشركات " جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره 4.38 و بانحراف معياري 0.49 ، فيما جاءت العبارة 02 " تتأثر فعالية أداء لجنة المراجعة بوجود خبراء ماليين و محاسبين ضمن أعضائها" في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي يساوي 4.37 و انحراف معياري 0.49، و يشير هذا إلى أن وجود أعضاء مستقلين و خبراء ماليين مهم جدا و من المرجح أن يزيد من فعالية لجنة المراجعة، كما واحتلت العبارة 04 "تكرار عقد اجتماعات لجنة المراجعة مع حضور الأغلبية يعتبر مؤشرا ايجابيا و مقياس لنشاط و فعالية اللجنة و مستوى أدائها"المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي 4.18 و بانحراف معياري 0.38، حسب آراء العينة فان تكرار اجتماعات اللجنة مع حضور الأغلبية يرتبط بفعالية أدائها، في حين جاءت العبارة 05 " ترتبط حيازات الأسهم لأعضاء لجنة المراجعة بفعالية تنفيذ مسؤولياتها الائتمانية" في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي قدره 3.85 و بانحراف معياري 0.89، حيث يشير هذا إلى أن فعالية أداء لجنة المراجعة يمكن أن يرتبط بالأعضاء المالكين لأسهم الشركة، فيما بلغ المتوسط الحسابي للعبارة 03 " يوفر الحجم الكبير للجان المراجعة الجهد و الوقت للتأكد من دقة المعلومات المفصح عنها في القوائم و التقارير المالية، وبالتالي تعزيز جودة تلك القوائم والتقارير" 3.74 و انحراف معياري 0.78 حيث جاءت في المرتبة الخامسة والأخيرة، ويمكن ملاحظة أيضا تكرار "محايد" 17 مرة على هذه العبارة ويمكننا

تأثير خصائص لجان المراجعة في الحد من التعثر المالي وتحسين أداء أسهم الشركات (دراسة ميدانية)

أن نفسر هذا على أن للحجم الكبير تياران سلبي وإيجابي فيمكن أن يرتبط بالأداء الجيد للجنة كما يمكن أن يرتبط بالأداء السلبي كذلك، لذا فالحجم يحدد وفق حجم الشركة و احتياجاتها. قدر المتوسط الحسابي للمحور الأول ككل " خصائص لجان المراجعة" ب 4.10 وبانحراف معياري 0.40 وجاء الاتجاه العام للمحور نحو البديل "موافق"، وهذا ما يحقق الفرضية الأولى القائلة أنه: " يوجد تأثير لخصائص لجان المراجعة على أدائها داخل الشركات".

2.4.3. التحقق من الفرضية الثانية: يوجد تأثير خصائص لجان المراجعة على الحد من التعثر المالي

للشركات

جدول رقم (5): يبين تأثير خصائص لجان المراجعة على الحد من التعثر المالي للشركات

البيان	موافق غير بشدة	غير موافق	لايأيد	موافق	موافق بشدة	الاجموع	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	البيان
06	التكرار	00	00	41	27	68	4.40	0.49	2	موافق
	النسبة	00	00	60.3	39.7	100				بشدة
07	التكرار	00	00	40	28	68	4.41	0.50	1	موافق
	النسبة	00	00	58.8	41.2	100				بشدة
08	التكرار	00	06	06	49	68	3.84	0.73	5	موافق
	النسبة	00	8.8	8.8	72.1	100				بشدة
09	التكرار	00	05	16	37	68	3.76	0.79	7	موافق
	النسبة	00	7.4	23.5	54.4	100				بشدة
10	التكرار	00	07	07	46	68	3.81	0.78	6	موافق
	النسبة	00	10.3	10.3	67.6	100				بشدة
11	التكرار	00	00	00	48	68	4.29	0.46	3	موافق
	النسبة	00	00	00	70.6	100				بشدة
12	التكرار	00	00	00	58	68	4.15	0.36	4	موافق
	النسبة	00	00	00	85.3	100				بشدة
تأثير خصائص لجان المراجعة على الحد من التعثر المالي للشركات										موافق
							4.09	0.38		

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss

نلاحظ من الجدول رقم(5) والذي يمثل آراء عينة الدراسة أن العبارة رقم 07 "إن لانضمام عضو أو أكثر من لديهم خبرة مالية ومحاسبية في لجنة المراجعة دور مؤثر في الحد من التعثر المالي للشركات " جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره 4.41 وانحراف معياري 0.50، فيما جاءت العبارة 06" تملك لجان المراجعة التي تتمتع بالاستقلالية الكاملة القدرة أكثر على تقليص و مواجهة التعثر المالي للشركات على غرار تلك اللجان التي تتمتع باستقلال جزئي" في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي يساوي 4.40 و انحراف معياري 0.49، ويشير هذا إلى أن نسبة المديرين المستقلين في اللجنة و مؤهلات المالية لأعضائها ترتبطان ارتباطا وثيقا و فعلي بتقليل شدة التلاعبات المالية و الحوادث المتعلقة بها، والتي يمكن أن تسبب التعثر المالي للشركات، في حين احتلت المرتبة الثالثة العبارة 11" تسمح خصائص لجنة المراجعة على رفع من فعالية أداء اللجنة مما يؤدي بدوره إلى زيادة المعلومات المفصح عنها في القوائم والتقارير المالية، الأمر الذي يساعد على التنبؤ بالتعثر المالي للشركات" بمتوسط حسابي قدره 4.29 وانحراف معياري 0.46، من خلال المستجوبين فان هذه الخصائص تعمل بشكل ايجابي على رفع من جودة التقارير المالية من خلال توفير جو ملائم من الإفصاح والشفافية وبالتالي يساعد هذا بالتنبؤ بمشاكل التي تواجه أو قد تواجه الشركات. وفي المرتبة الرابعة جاءت العبارة 12" لتكرار اجتماعات أعضاء لجنة المراجعة مع حضور الأغلبية دور حاسم في الحد من التعثر المالي للشركات" بمتوسط حسابي قدره 4.15، وانحراف معياري 0.36 فمن وجهة نظر الأفراد المستجوبين، يعتبر تكرار الاجتماعات لأعضاء اللجنة كمحفز للتواصل الجيد وهو كمؤشر جيد لفعالية الأعضاء في عمليات المراقبة، وغالبا يوصى بثلاثة اجتماعات على الأقل سنويا.

فيما بلغ المتوسط الحسابي للعبارة 08" الشركات التي لا يمتلك فيها أعضاء لجان المراجعة أسهما أكثر عرضة للإصابة بنقاط ضعف جوهرية في الرقابة الداخلية " 3.84 وانحراف معياري 0.73 حيث جاءت في المرتبة الخامسة، واحتلت العبارة رقم 10 " تحفز حيازات الأسهم لأعضاء لجنة المراجعة على بذل جهد أكثر في الرقابة على التقارير المالية لخفض من حالات التلاعب المالي" المرتبة السادسة بمتوسط حسابي قدره 3.81 وانحراف معياري 0.78، وتدل العبارتان على انه يمكن للأعضاء المالكين للأسهم أن يشكلوا فارقا ايجابيا في الرقابة، وفق المستجوبين، أما فيما يخص العبارة رقم 09" يلعب الحجم الكبير للجنة المراجعة دورا مهما في تعزيز شفافية الشركة حيث يزيد من مجموعة الخبرات التي تساعد في الحد من تعثر الشركات واكتشاف المبكر لتلاعب المالي" فقد جاءت في المرتبة السابعة والأخيرة بمتوسط حسابي بلغ 3.76 وانحراف معياري 0.79. يمكن تفسير آراء أفراد العينة حول هذه العبارة على أن هناك جانبين فيما يخص

تأثير خصائص لجان المراجعة في الحد من التعثر المالي وتحسين أداء أسهم الشركات (دراسة ميدانية)

حجم اللجنة فهناك الجانب الايجابي الذي يرى انه كلما زاد حجم اللجنة كلما زاد تنوع الخبرات فيها مما سيعزز هذا الأداء الجيد والذي يؤثر بشكل ايجابي على الحد من التعثر المالي للشركات، كنتيجة لقدرة الأعضاء على تحديد وحل المشاكل عند إعداد التقارير المالية مقارنة بالأحجام الصغيرة للجان المراجعة. والعكس صحيح قد يكون الحجم الكبير في بعض الأحيان نقمة وهذا ما يفسر تكرار "محايد" على هذه العبارة 16 مرة، لذا يمكن تحديد الحجم حسب حجم الشركة ونشاطها وأن يكون عددهم ملائم وألا يفوق عدد أعضاء اللجنة الحد الذي يؤثر على أدائها بالسلب.

وقدر المتوسط الحسابي للمحور الثاني ككل " تأثير خصائص لجان المراجعة على الحد من التعثر المالي للشركات " ب 4.09 وبانحراف معياري 0.38 وجاء الاتجاه العام للمحور نحو البديل "موافق"، وهذا ما يحقق الفرضية الثانية القائلة أنه: " يوجد تأثير لخصائص لجان المراجعة على الحد من التعثر المالي للشركات".

3.4.3 التحقق من الفرضية الثالثة: يوجد تأثير لخصائص لجان المراجعة على تحسين أداء أسهم الشركات.

جدول رقم (6): يبين تأثير خصائص لجان المراجعة على تحسين أداء أسهم الشركات

البيان	مؤشر موافق	مؤشر موافق بشدة	مؤشر موافق	مؤشر موافق بشدة	مؤشر موافق	مؤشر موافق بشدة	مؤشر موافق	مؤشر موافق بشدة	مؤشر موافق	مؤشر موافق بشدة
13 التكرار النسبة	00	00	48	20	00	00	00	00	00	00
	00	00	70.6	29.4	00	00	00	00	00	00
14 التكرار النسبة	00	00	49	19	00	00	00	00	00	00
	00	00	72.1	27.9	00	00	00	00	00	00
15 التكرار النسبة	00	00	48	20	00	00	00	00	00	00
	00	00	70.6	29.4	00	00	00	00	00	00
16 التكرار النسبة	00	00	59	09	00	00	00	00	00	00
	00	00	86.8	13.2	00	00	00	00	00	00
17 التكرار النسبة	00	00	50	07	06	05	00	00	00	00
	00	00	73.5	10.3	8.8	7.4	00	00	00	00
18 التكرار النسبة	00	00	38	12	18	00	00	00	00	00
	00	00	55.9	17.6	26.5	00	00	00	00	00

19	التكرار	00	00	00	56	12	68	4.18	0.38	4	موافق
	النسبة	00	00	00	82.4	17.6	100				
20	التكرار	00	00	00	52	16	68	4.24	0.43	3	موافق
	النسبة	00	00	00	76.5	23.5	100				
تأثير خصائص لجان المراجعة على تحسين أداء أسهم الشركات											
المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss											

نلاحظ من خلال الجدول رقم(6)والذي يمثل آراء عينة الدراسة أن العبارتين رقم 13" الشركات التي تتضمن هيكلها التنظيمية لجان مراجعة ذات خصائص فعالة تكون ذات سمعة عالية و أسهمها أكثر تداولاً في الأسواق المالية" و 15 " تعيين عضو ممن لهم دراية مالية له تأثير ايجابي على تحسين عوائد الأسهم أكثر مما هو عليه عندما لا يكون عضو لجنة المراجعة المعين كذلك"جاءتا في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره 4.29 و بانحراف معياري 0.46، إذ يعد تكوين لجنة المراجعة بسمات محددة و فعالة بالغ الأهمية داخل الشركات خاصة تلك التي تقوم بتعيين خبراء ماليون، فالأعضاء ذو الخبرة المالية و المحاسبية أكثر فاعلية في لعب دور المراقب داخل اللجنة، و هذا ما يعطي نوعاً ما سمعة للشركة و يكسب ثقة المستثمرين في تقارير هذه الشركة و يعكس هذا على أداء أسهمها في الأسواق المالية. و جاءت العبارة 14 " يتأثر أداء أسهم الشركات بعدد الأعضاء المستقلين في لجان المراجعة" في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي يساوي 4.28 وانحراف معياري 0.38 وهذا يوضح أن استقلالية لجنة المراجعة هي عامل رئيسي في مراقبة أدائها، فيما بلغ المتوسط الحسابي للعبارة 16 "يتأثر أداء الأسهم بشكل ايجابي عند تكرار الاجتماعات" 4.13 و بانحراف معياري 0.34 حيث جاءت في المرتبة الخامسة و يشير هذا على أن تكرار الاجتماعات مؤشر جيد لفعالية أداء اللجنة وهذا يعطي نوعاً ما ثقة بالشركة و يؤثر هذا على أداء الأسهم، كما و احتلت العبارة رقم 18 " يعكس حجم لجنة المراجعة تنوع الخبرات و الآراء لتحسين جودة التقارير المالية مما يؤثر هذا ايجابياً على أداء الأسهم في الأسواق المالية" المرتبة السادسة بمتوسط حسابي قدر ب 3.91 و بانحراف معياري 0.66، و فق للمستجوبين من المرجح أن يكون الحجم الكبير للجنة المراجعة عاملاً جيداً يساهم في عمليات الرقابة من خلال جلب الكفاءات و تنوع الخبرات التي يمكن أن تمنح للجنة القدرة على أداء دورها بشكل فعال، أين ستقدم شفافية أفضل تعكس في النهاية ايجابياً على أداء الأسهم في الأسواق المالية، و من جانب آخر يمكن أن يؤثر الحجم الكبير سلباً على أداء اللجنة و هذا ما يفسر تكرار "محايد" 18 مرة على هذه العبارة. أما فيما يخص العبارة رقم 17 "تحفز حيازات الأسهم لجنة المراجعة على



إعطاء الكثير من الجهد و الوقت في الرقابة على التقارير المالية و بتالي يعزز هذا الإفصاح و الشفافية و سمعة الشركة في الأسواق المالية" فقد جاءت في المرتبة السابعة بمتوسط حسابي بلغ 3.87 و بانحراف معياري 0.69. إذ يرى أفراد العينة أن ملكية الأسهم يمكن أن تخلق نوع من التحفيز لدى الأعضاء المالكين لها حيث يدفعهم هذا للعمل أكثر من اجل تعظيم ثرواتهم و حمايتها من خلال الإفصاح و الشفافية، وهذا يعكس على سمعة الشركة بشكل عام و بالتالي يؤثر هذا ايجابيا على أداء الأسهم.

وقدر المتوسط الحسابي للمحور الثالث ككل " تأثير خصائص لجان المراجعة على تحسين أداء أسهم الشركات " ب 4.15 و بانحراف معياري 0.34 و جاء الاتجاه العام للمحور نحو البديل "موافق"، وهذا ما يحقق الفرضية الثالثة القائلة أن: " يوجد تأثير لخصائص لجان المراجعة على تحسين أداء أسهم الشركات " .

#### 4. خاتمة:

كان الغرض من هذه الدراسة هو البحث في تأثير خمس خصائص للجان المراجعة في الحد من التعثر المالي و تحسين أداء أسهم الشركات من خلال دراسة عينة من بعض المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، حيث تبين لنا أن خصائص لجان المراجعة الخمسة تعمل في مجملها بشكل ايجابي على تفعيل أدائها داخل المؤسسات و الشركات، و باعتبار لجنة المراجعة آلية رقابة مهمة في منظومة حوكمة الشركات، ففعالية هذه اللجنة كفيلة بردع السلوك الانتهازي للإدارة أو أي سلوك سلمي من شأنه أن يتسبب بالتعثر المالي للشركات، كما يساهم وجودها داخل هيكل الشركات، بخلق جو من الشفافية و الإفصاح، و هذا يعطي للمستثمرين الثقة بمخرجات هذه المؤسسات و الشركات و يكسبها سمعة جيدة و بتالي يعكس هذا على أسهمها في الأسواق المالية.

#### 1.4 نتائج الدراسة: أسفرت هذه الدراسة بنتائج التالية:

- لخصائص لجان المراجعة الاستقلالية، الخبرة المالية، عدد أعضاء اللجنة واجتماعاتها، ملكية الأسهم تأثير ايجابي على أدائها داخل الشركات.

- لخصائص لجان المراجعة الاستقلالية، الخبرة المالية، عدد أعضاء اللجنة واجتماعاتها، ملكية الأسهم تأثير ايجابي على الحد من التعثر المالي للشركات

- لخصائص لجان المراجعة الاستقلالية، الخبرة المالية، عدد أعضاء اللجنة واجتماعاتها، ملكية الأسهم تأثير ايجابي على تحسين أداء أسهم الشركات.

- لخاصية حجم لجان المراجعة وملكية الأسهم تأثير معنوي ايجابي محدود على أداء اللجنة في الحد من التعثر المالي وتحسين أداء أسهم الشركات.

#### 2.4. مقترحات الدراسة:

- ضرورة تبني المؤسسات الاقتصادية الجزائرية للجان المراجعة داخل هيكلها، لدورها الفعال في ردع السلوكيات السلبية التي تساهم في تعثر الشركات والمؤسسات.

- كنوع من ممارسات الحوكمة الجيدة، من الضروري فرض تكوين هذه اللجنة في الشركات والمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، من قبل المشرع الجزائري بدلا من منح المؤسسات حرية اختيار وجود هذه اللجنة ضمن هيكلها، وذلك لدورها الفعال في خلق جو من الشفافية والإفصاح، والذي يعتبر شرط أساسي في ازدهار الأسواق المالية وتطور الاقتصاد.

- ضرورة تركيز الشركات والمؤسسات بشكل عام على خصائص لجان المراجعة عند تكوينها، وذلك من خلال التركيز على ضم أعضاء مستقلين وذو خبرة عالية في المحاسبة والتدقيق على سبيل المثال لان هذه الخصائص والسمات تشكل مفارقة كبيرة في أداء هذه اللجنة وفعاليتها.

#### 5. قائمة المراجع:

##### 1.5. المراجع باللغة العربية:

- (1) بوسنة حمزة. (2020). أثر خصائص لجنة التدقيق على جودة التقارير المالية: أدلة اضافية. مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد السادس (العدد 2).
- (2) تدلاوتي يامنة، العيد محمد. (2015). دور الحوكمة في الحد من الفساد المالي في ظل النظام المحاسبي المالي. مجلة دفاتر بوادكس، المجلد 4 (العدد 2).
- (3) تونسي نجات، العيد محمد. (2023). محافظ الحسابات ودوره في تفعيل حوكمة المؤسسات -دراسة حالة مكتب محافظ الحسابات-. مجلة دفاتر بوادكس، المجلد 12 (العدد 1).
- (4) حراث نخلة، بن هو عصمت محمد. (2022). المعايير الجزائرية للتدقيق ودورها الفعال في ارساء مبادئ حوكمة الشركات. مجلة دفاتر بوادكس، المجلد 11 (العدد 2).
- (5) حسياني عبد الحميد، صلاح حواس. (2013). أهمية تعزيز عمل لجان المراجعة لمواجهة الفساد المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية. مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد الأول (العدد السادس).

- (6) ساعد بخوش حسينة، بوطلاعة محمد. (2021). دور خصائص لجان التدقيق في الحد من ممارسات المحاسبة الابداعية -دراسة عينة من ممارسي مهنة المحاسبة والتدقيق في الجزائر. مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 8 (العدد 1).
- (7) شارف ابتسام، جناس مصطفى. (2022). أثر تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة على التطور المالي: دراسة قياسية لعينة من دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا MENA باستخدام بيانات Pnael. مجلة دفاتر بوادكس، المجلد 11 (العدد 02).
- (8) شريف ربحان. (2007). التعثر المالي: المراحل، الأسباب والطرق واجراءات المعالجة. مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، المجلد 8 (العدد 16).
- (9) عبد اللاوي يحيى، د. ضيف الله محمد الهادي. (2019). أهمية تكوين لجان المراجعة في المؤسسات الجزائرية كمدخل للحد من الفساد المالي والإداري. مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 5 (العدد 2).
- (10) عصام حسين محمد السعدي. (2014). دراسة تأثير خصائص لجان المراجعة في الحد من التعثر المالي وتحسين أداء الأسهم بسوق الأوراق المالية: دراسة ميدانية. رسالة مقدمة لتليل درجة الماجستير في المحاسبة، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة القاهرة.
- (11) عمروش صبرينة. (2023). صعوبات تطبيق الافصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية -دراسة ميدانية-. مجلة دفاتر بوادكس، المجلد 12 (العدد 1).
- (12) كرار حميدي، احمد حسين محي، علاء حسين نصيف. (2017). أهمية لجنة التدقيق ودورها في تحسين نظام الرقابة الداخلية. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 14 (العدد 3).
- (13) محمود نصر كشكش، ماهر موسى درغام. (2020). أثر خصائص لجنة التدقيق على إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على المصارف المدرجة في بورصة فلسطين. مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية، المجلد 29 (العدد 3)،
- (14) يونس زين. (2014). أهمية تكوين لجان المراجعة في المؤسسات الجزائرية لتعزيز استقلال مراجع الحسابات. مجلة رؤى اقتصادية، المجلد 4 (العدد السادس)

## 2.5. المراجع باللغة الأجنبية:

- 1) Binh Pham Vo Ninh, T. D. (2018). Financial distress and bankruptcy prediction: An appropriate model for listed firms in Vietnam. Economic Systems,
- 2) Chaudhry Ghafran, N. O. (2012). The Governance Role of Audit Committees: Reviewing a Decade of Evidence. International Journal of Management Reviews, vol 15,

- 3) Clara Pérez-Cornejo, E. d.-P.-G. (2019). How to manage corporate reputation? The effect of enterprise risk management systems and audit committees on corporate reputation. *European Management Journal*, vol37
- 4) Dede Hertina, D. (2020). Comparative Analysis Of The Altman, Springate, Grover And Zmijewski Models As Predicting Financial Distress. *Palarch's Journal Of Archaeology Of Egypt/Egyptology*, vol17 (no5)
- 5) Isayas, Y. N. (2021). Financial distress and its determinants: Evidence. *Cogent Business & Management*, vol 8, n1
- 6) Jihad Al-Okaily, N. B. (2020). Audit committee effectiveness and non-audit service fees: Evidence from UK family firms. *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, vol41
- 7) Mikhail Gorshunov, S. G. (2021). Quad-qualified audit committee director: Implications for monitoring and reducing financial corruption. *Journal of Corporate Finance*, vol 66
- 8) Mohammad Salem Oudat, M. Q. (2021). Financial Performance and Audit Committee Characteristics: An Empirical Study on Bahrain Services Sector. *Journal of Contemporary Issues in Business and Government*, vol 27 (no2)
- 9) Sahar IDREES, A. Q. (2018). The Impact of Financial Distress Risk on Equity Returns: A Case Study of Non-Financial Firms of Pakistan Stock Exchange. *Journal of Economics Bibliography*, vol5 (no2)
- 10) Sawan, A. A. (2015). The impact of audit committee characteristics on the implementation of internal audit recommendations. *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, vol 24
- 11) Shepardson, M. L. (2019). Effects of individual task-specific experience in audit committee oversight of financial reporting outcomes. *Accounting, Organizations and Society*, <https://doi.org/10.1016/j.aos.2018.07.002>,
- 12) Surjandari, Y. N. (2019). The Effect of Good Corporate Governance Mechanism, and Earning Management on Company Financial Performance. *Global Journal of Management and Business Research: D Accounting and Auditing*, vol 19 (no1)
- 13) Ujkan Bajra, S. Č. (2018). Audit committees and financial reporting quality: The 8th EU Company Law Directive perspective. *Economic Systems*, vol 42 (no1)

المحور الأول: البيانات الشخصية

النوع: ذكر أنثى

سنوات الخبرة: أقل من 5 سنوات من 5 إلى أقل من 10 سنوات من 10 إلى أقل من 15 سنة من 15 سنة فما فوق

المهنة: مدير مالي مدقق خارجي مدقق داخلي محاسب

المحور الثاني: تأثير خصائص لجان المراجعة في الحد من النعثر المالي وتحسين أداء أسهم الشركات

موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	
					<b>القسم الأول: خصائص لجان المراجعة</b>
					ترتبط استقلالية أعضاء لجنة المراجعة بكفاءة وفعالية أدائها داخل الشركات. (السعدي، 2014)
					تتأثر فعالية أداء لجنة المراجعة بوجود خبراء ماليين ومحاسبين ضمن أعضائها.
					يوفر الحجم الكبير للجان المراجعة الجهد والوقت للتأكد من دقة المعلومات المفصح عنها في القوائم والتقرير المالية، وبالتالي تعزيز جودة تلك القوائم والتقارير.
					تكرار عقد اجتماعات لجنة المراجعة مع حضور الأغلبية يعتبر مؤشرا إيجابيا ومقياس لنشاط وفعالية اللجنة ومستوى أدائها.
					ترتبط خيارات الأسهم لأعضاء لجنة المراجعة بفعالية تنفيذ مسؤولياتها الائتمانية.

قسم الثاني: تأثير خصائص لجان المراجعة في الحد من النعثر المالي

					للك لجان المراجعة التي تتمتع بالاستقلالية الكاملة القدرة أكثر على تقليص ومواجهة نعثر المالي للشركات على غرار تلك اللجان التي تتمتع باستقلال جزئي. (السعدي، 2014)
					لانضمام عضو أو أكثر ممن لديهم خبرة مالية ومحاسبية في لجنة المراجعة دور إيجابي في الحد من النعثر المالي للشركات
					شركات التي لا يمتلك فيها أعضاء لجان المراجعة أسهما أكثر عرضة للإصابة بنقاط ضعف جوهرية في الرقابة الداخلية.
					هيب الحجم الكبير للجنة المراجعة دورا مهما في تعزيز شفافية الشركة حيث يزيد من جموعة الخبرات التي تساعد في الحد من نعثر الشركات واكتشاف الميكر لتلاعب المالي.
					توفر خيارات الأسهم لأعضاء لجنة المراجعة على بذل جهد أكثر في الرقابة على التقارير المالية لخفض من حالات التلاعب المالي.
					سمح خصائص لجنة المراجعة على رفع من فعالية أداء اللجنة مما يؤدي بدوره إلى دقة المعلومات المفصح عنها في القوائم والتقرير المالية، الأمر الذي يساعد على التنبؤ

					بالتعثر المالي للشركات.
					لتكرار اجتماعات أعضاء لجنة المراجعة مع حضور الأغلبية دور حاسم في الحد من التعثر المالي للشركات.
					<b>الفهم الثالث: تأثير خصائص لجان المراجعة في تحسين أداء الأسهم</b>
					الشركات التي تتضمن هيكلها التنظيمية لجان مراجعة ذات خصائص فعالة تكون ذات سمعة عالية وأسهمها أكثر تداولاً في الأسواق المالية.
					يتأثر أداء أسهم الشركات بعدد الأعضاء المستقلين في لجان المراجعة.
					تعيين عضو أو أكثر ممن لهم دراية مالية له تأثير إيجابي على تحسين عوائد الأسهم أكثر مما هو عليه عندما لا يكون عضو لجنة المراجعة المعين كذلك.
					يتأثر أداء الأسهم بشكل إيجابي عند تكرار الاجتماعات.
					تحفز حيازات الأسهم لجنة المراجعة على إعطاء الكثير من الجهد والوقت في الرقابة على تقارير المالية وبالتالي يعزز هذا الإفصاح والشفافية وسمعة الشركة في الأسواق المالية (السعدي، 2014)
					يعكس حجم لجنة المراجعة تنوع الخبرات والآراء لتحسين جودة التقارير المالية مما يؤثر هذا إيجابياً على أداء الأسهم في الأسواق المالية.
					تسعى الشركة لكسب ثقة المستثمرين من خلال الإفصاح التام عن المعلومات في الفوائد والتفارير المالية و منها تقرير لجنة المراجعة .
					يعتبر تقرير لجنة المراجعة أداة مهمة ورئيسية للمستثمرين لتقييم أداء الشركات في الأسواق المالية و في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية مما يؤثر على حركة الأسهم في البورصة.